(3)

## التأسيس التاريخي لعلاقة السلطة بالمجتمع

و إذا انتقلنا إلى فعل الصحابة -رضوان الله عليهم- واجتهادهم في تنظيم العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكومين فسنجدهم ربطوا طاعة الرعية وجوبا وتعطيلا بطاعة الحاكم لله، فمن الأقوال المؤسسة لتلك العلاقة مقولة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم» فهذه العبارة ألهمت المسلمين بطبيعة العلاقة بين الخليفة الراعي (السلطة) بالأمة الرعية(المجتمع) ففي ضوء مقولة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تشكّلت نظرية الطاعة بوصفها تصوُّرا دينيًّا مُقدَّسًا لا يجوز الخروج عن إطاره التحديدي، أو التفكير في تطويره.

وقد نجحت تلك النظرية في مجتمع المسلمين الأوائل، فعامة الرعية في عهد أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التزمت الطاعة للخليفة الذي التزم الطاعة لله، وما زامنهم من حروب كانت من منطلق آخر، و إن استقامت نظرية الطاعة في تنظيم العلاقة في عهد أبي بكر وعمر وعثمان في أول عهده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأن الحاكم لم يتسلط ولم يحتجب ولم يستعلِ، ولم يضعف أمام الولاة فتكون لهم سطوة، لذا لم تشهد تلك الفترة جدلا حول طاعة الخليفة لله، وما يتبعها من طاعة الرعية له، إلا أنها شهدت على صعيد آخر معارك ضارية في ثلاث جبهات ضد جماعة من مسلمي البادية امتنعوا عن الزكاة إنكارا لفرضيتها، فجيّش أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لحربهم، وتزامن ذلك مع حربه للمرتدين من قبائل ربيعة الذين بدأوا مبكرا بإهدار دماء المسلمين بقتلهم حامل رسالة النبي

ﷺ التي جاءت ردا على رسالة مسيلمة للنبي ﷺ بأن الله أشركه معه في النبوة وأن الأرض بينهم نصفين، والجبهة الثالثة استكمال ما بدأه الرسول ﷺ من تسيير جيوش لفتح الطرق المغلقة أمام رسله و إزالة سطوة السلطة المانعة للناس من الاختيار، فكانت مؤتة وتبوك ثم بعث أسامة في عهد أبي بكر وتوالت الحروب ضد ممالك العرب المناذرة والغساسنة حلفاء إمبراطوريتي الفرس والروم ثم الدخول في حروب مباشرة مع تلك الإمبراطوريات، واستمرت الحروب في تلك الجبهة في عهد عمر وعثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وفي أواخر عهد عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بدأ الاختلاف حول تطبيق نظرية الطاعة، فمع طول فترة حكم عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وتقدم سنه، وتزايد نفوذ عصبته من بني أمية، ومع اتساع نطاق الحكم من كونه دولة المدينة مثل حكومات «أثينا» و«إسبرطة» و«روما» إلى دولة ممتدة تشمل مدنا وبوادي، ومن مجتمع عربي إلى مجتمع متعدد الأعراق والأصول ظهرت حركات معارضة تنطلق من نظرية الطاعة، فأسقطت تلك الحركات المعارضة حق الطاعة الواجب لبعض الولاة لأنهم ارتكبوا معصية تخرجهم عن طاعة الله، ثم اتسعت الدائرة لتشمل الخليفة نفسه.

وبدأ الاضطراب في «الكوفة»، وقام فريق من أهلها ينادي بضرورة عزل الوالي «الوليد بن عقبة» الأموي، أخو عثمان لأمه، وذلك لأسباب: من بينها اتهامهم له بأنه كان يسمر مع «أبي زبيد الطائي» الشاعر النصراني الشاب، و يعاقر معه الخمر! وشهد عليه بعضهم، فأمر عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بحدّه (أي توقيع عقوبة شرب الخمر عليه) رغم أن القرائن كانت تشير لبراءته، قائلاً: «نقيم الحد و يذهب شاهد الزور للنار!»؛ ثم أجاب القوم إلى ما طلبوا بعزله عن

الولاية، فكانت فكرتهم إذن أن الحاكم إذا ارتكب كبيرة ينبغي عزله، و إجابة «عثمان» لمطلبهم تدل على أنه موافق على هذه الفكرة، وتوالت الثورات على الولاة فقامت ثورة على الوالي الذي خلفه، وهو «سعيد بن العاص»؛ لأنهم لم يوافقوا على سياسته، وطالبوا بعزله أيضاً، ولما توجه إلى المدينة منعوه من دخول الكوفة عند عودته إليها، فولى عليهم «عثمان» أبا موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكان أهل «البصرة» -أيضا- قد ثاروا على «أبي موسى الأشعري» نفسه، فعزله عثمان، وولى بدلاً منه: «عبدالله بن عامر»، وجاءت وفود من مصر أيضاً تطالب بعزل واليها «عبدالله بن سعد بن أبي السرح».

فكانت النظرية الشائعة إذن التي يقررها هؤلاء أن والي الإقليم -وهو نائب الخليفة- يجب عزله إذا لم يرض المحكومون منه فعلا يدخل في باب المعصية، وكان الاختلاف حول طبيعة المعصية الموجبة للعزل. ثم تطورت الفكرة حتى شملت مركز «الخليفة» نفسه؛ فانتهت إلى الثورة ضد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومطالبتهم بأن يخلع نفسه؛ لأنه -من منظورهم- آثر قرابته بالأموال والأعمال، ولم يعزل من سبق ووعد بعزلهم من الولاة، وفي ذلك من المعصية ما يستوجب الخروج عن طاعته؛ لأنه لم يطع الله فيهم.

وهذا ما يُعقِّب عليه الدكتور ضياء الريس بقوله: «ولو فعل لتغير بلا شك مجرى التاريخ، ولكنه قال لهم: «لا أنزع قميصاً كسانيه الله تعالى! «فكأنه كان يرى أن الخليفة ما دامت تمت بيعته، فكأنه قد اكتسب حقاً مقدساً، أو لعله كان يرى أن هؤلاء -وهم أقلية- ليس لهم الحق في مطالبته بخلع نفسه، من أمر أجمع عليه المسلمون من قبل.»[1] وأشبه بمقولة الريس ما روي عن

(1) د. محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية، ص53، 54.

الحسن البصري من قوله: «أفسد أمر هذه الأمة اثنان: عمرو بن العاص يوم أشار على معاوية برفع المصاحف، والمغيرة بن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة ليزيد. ولولا ذلك لكانت شورى إلى يوم القيامة.» ومثله قول بعض باحثي المذهب الشيعي لولا حادثة موقعة الجمل لتغيَّر مسار التاريخ.[1]

وأرى أنه لو تنازل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما تغير وجه التاريخ كما قال الريس؛ لأنه كان سيحدث لمن يخلفه مثل ما حدث مع الولاة حين نزل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على رأي أهل الأمصار فعزلهم، وخير دليل ما حدث مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلو سلّمنا بأن عثمان تنازل اختيارا كما قال الريس وانتقلت الخلافة لعلي لما تغيّر الموقف كثيرا؛ لأن بني أمية لما تكن لتقبل بترك ولايتهم في بلاد الشام، وأن يتراجع نفوذهم بعد أن استطال، ولو لم يكن عمرو بن العاص ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موجودين بشخصهما لوجد غيرهما؛ فلم يكن من اليسير محاصرة عصبية قبلية تستعيد سلطانها في الحياة العامة رافعة قميص عثمان، مطالبة بثأره، ولا باستطاعة أحد أن يمنع اندفاعا فكريا نحو القرآن يريد أن يصوغ منه مفاهيمه حول طبيعة الذنب الذي يجعل الوالي أو الخليفة غير طائع لله، مما يُشرع الخروج عن طاعته، فتفاوت المسلمين في طرق فهم وتحديد كثير من المفاهيم الدينية مثل المعصية (الكبيرة) والكفر والإيمان وغيرها مما كان

(1) «لولا حرب الجمل لما كانتِ حرب صفّين والنهروان، ولا مذبحة كربلاء، ووقعة الحرّة، ولا رُميت الكعبة المكرّمة بالمنجنيق أكثر من مرّة، ولا كانت الحرب بين الزبيريّين والأُمويّين، ولا بين الأُمويّين والعباسيّين، ولما افترق المسلمون إلى سُنّة وشيعة، ولما وجد بينهم جواسيس وعملاء يعملون على التفريق والشتات، ولما صارت الخلافة الإسلامية ملكاً يتوارثها الصبيان، ويتلاعب بها الخدم والنسوان.» محمد جواد مغنية، فضائل الإمام علي، ص138، 139، مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، 1962م.

سببـا لانقسام ما زال باقيا وأثار أسئلة كانت ميدانا لعدد من العلوم الشرعية على مدار قرون تالية..

فإن كانـت الخوارج صاحبة فكرة تكفير الحاكـم بالذنب فإن الخروج عـن طاعة الحاكم لكونه عـاصٍ خارج عن طاعة الله أسبـق في الظهور، إذ وُجـدت في أواخـر عهد عثـمان واستمـرت في عهد عـلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فالشام كاملـة وأجزاء من الأمصـار رأوا عليّا عاصيًا لا تصح لـه بيعة، ولا تجب له طاعـة بعـدم القصاص من قتلـة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذلك كـان موقف عدد مـن كبار الصحابـة من أمثال طلحـة بن عبيد اللـه والزبير بـن العوام ممن بايعـوا عليا ثم خلعوا البيعة لموقفه من قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا أتحدث عن قتالهـم لعلي، وقتل جيش علي لهـم في موقعة الجمل فالخطاب الإسلامي السني أراح واستراح حين اكتفى مـن بين روايات التاريخ عند ابن كثير والطبري وغيرهـم برواية أن طرفا ثالثـا هو من أضرم القتال الذي انتهى بمقتل صحابة كبـار من أمثال: طلحة بن عبيد اللـه والزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأن يسأل رجـل من معسكر علي بن أبي طالب بأن السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سبْيٌ؟ فيرد عـلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيسبي الرجل أمّه؟!! لكن إن سلمنا بأن القتال كان وقيعة من طرف ثالث، فسيظل السؤال عن سبب خروج صحابة بمكانة الزبير وطلحة وعائشـة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يناصرهم عدد من الصحابة وبني أميـة إلى موقعة الجمل مطروحـا؟ وكان خيارهم واضح وهو إنفاذ عاجل للقصاص من قتلة عثمان، ومواجهة من يمنع ذلك ولو كان علي وجيشه بما فيه من صحابة، وكان علي بن أبي طالـب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى في أمر القصاص رأيا آخر فجعله آجلا غير عاجل، فموقعة الجمل وما أعقبها بدأت من خصومة اجتهادية حول توقيت وطريقة القصاص لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفق رواية السنة.

فالإشكالية ليست في الحادثة وما أعقبها بل في الأفكار التي استقرت في نفوس أصحابها على أنها الاجتهاد الصائب، فكانت المحرك الأول للسيوف، فتأخير القصاص سبب لعدم الطاعة للخليفة الرابع من منظور معارضيه، ورأي الخليفة في التأخير -من منظوره هو وأنصاره- واجب على الرعية الالتزام به بما فيهم المعارضين و إلا فهم خارجون عن طاعته يجب محاربتهم، وهذا سيقود لسؤال عن حكم أموال المعارضين، وكيف تُباح الدماء ولا تستباح الأموال ليتجدد انقسام جديد.

إن تعقّد الواقع الذي يتشكل كان أكبر من أن تختصر مشاكله في كلمة مؤامرة، مؤامرة يهودية تحمل وزرها عبد الله بن سبأ فجعلنا منه كبش فداء لكل الفتن والآراء التي لم ترض عنها الأمة، وتحوّلت تلك الشخصية الثانوية إلى شخصية محورية صنعت تاريخ المسلمين، وأصبحت كلمة مؤامرة التفسير العلمي لإخفاقات المسلمين، تلك الحالة التي يعيشه الخطاب الإسلامي في كل عصر فيبحث من خلال فكرة المؤامرة عن فاعل خارج معسكر الإسلامين ليتحمل وزر الإخفاق والفشل؛ وليريح عقله من قراءة نقدية لواقعه أو ماضيه.

متجاهلة الطبيعة البشرية في انفعالاتها وغضبها في مجتمع العصبية العربية حاضرة فيه، وعقل أعجمي -دخل الإسلام مع حركة الفتوحات- ما زال في طور صياغة تصوراته عن الإسلام وكتابه العربي بوصلة الحياة السياسية والثقافية متأثرا بموروثه الثقافي، فبين المثاليات والواقع والحلم والممكن أخذت تتنامى أفكارهم؛ ليكونوا الأكثر تأثيرا في جميع المدارس التى ستتكون شيعة وقراء (السنة) وأهل التوحيد والعدل (المعتزلة)، أضف لذلك تجربة العرب في طورها الأول لإدارة دولة مترامية.

إن محـاولات المسلمين الأوائل تنظيم العلاقة بـين السلطة والمجتمع وفق نظريـة الطاعـة أدت إلى انقسامـات وصراعات لسنـا في حاجة إلى الخوض في تفاصيلهـا التاريخية، غاية ما ينبغي التركيز عليـه أنها رؤية واجتهاد غير أن العقـل المسلم ما زال يدور حولها كأنهـا مُسلّمة دينية للعلاقة بين الحاكم والمحكومين، فما جاء مـن آيات قرآنية ومرويات حديثية في هذا الموضوع ذات دلالة احتمالية بما يعطى للعقل مساحة لبناء تصوراته حول تلك العلاقة دون أن تكون لها صفة الإلزام.

فمحاولة إخضاع الدولة بما انتهت إليه من مفاهيم ونظم إلى نتاج القدامى ظلـم وتخبط، كـما أن محاولة محاكمة القدامى أنهـم في نتاجهم قاصرين عما وصلـت إليه الدولـة الحديثة في نظمها ظلم وتخبط، ويظـل اجتهاد المسلمين القديـم في علاقة السلطة متمثلـة بالحاكم نتاج ما توفر مـن تجربة محدودة، ومعرفـة إنسانية كانت في أطوار النمو الأولى في زمانهم، ويستفيد المسلمون المعاصرون مـن إصابات وأخطاء تلك التجربة، ومـن مسار تاريخي إنساني عام لا يتوقف عن التطور؛ ليبني من لحظته الحاضرة تصوراته لعلاقة السلطة بالمجتمـع، مستفيدا من تجارب التمـدن والتحضر المعاصرة القائمة على تنامي الشعور بالانتماء للوطن فالدولـة المعاصرة قائمة على نظام قاعدته المجموعة الاجتماعيـة وليس قاعدته المجموعة الدينيـة وتكوين فضاء معرفي نابع من التفكـير العلمي في علاقة الإنسان بالكون، فكما نظمت التصورات الدينية علاقـة الإنسان بالله، فـإن التفكير العلمي هو المسئـول عن تكوين علاقة الإنسـان بمحيطه الكوني وفـق مبدأ ديني عام هو الإصـلاح وعدم الإفساد، وضرورة استرداد الإنسان المصَادَر إرادته؛ ليكون فاعلا في بناء دولته.